١٠ بالمئة من المسافرين حتى الآن أبرزوا شهادات لقاح ضد كورونا

زريق لـ«الوطن»: أصبح بإمكان القادمين عبر مطار دمشق الدولي إبراز شهادة لقاح ضد كورونا بدلاً من اختبار «PCR»

| محمد منار حميجو

كشفت رئيسة مركز المطار التخصصي في مطار دمشق الدولي خزامة زريق أنه صدر قرار من وزير الصحة بإعفاء القادمين السوريين والأجانب من اختبار «pcr» شريطة إبراز شهادة لقاح ضد كورونا تؤكد حصول حاملها على جرعتين من اللقاح من مركز اللقاح الدولي الذي يوجد له فرع في كل دولة، مؤكدة أنه لا توجد مدة محددة لجرعتي اللقاح باعتبار أن القرار لم يحدد ذلك وبانتظار أن تصدر تفاصيل أخرى من الوزارة عن هذا الموضوع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضحت زريق أنه لم يذكر القرار أنواع لقاحات معينة في حين هناك دول أخرى طلبت أنواعاً محددة من اللقاحات، مشيرة إلى أن صدور تفاصيل أخرى للقرار يفيد في معرفة الأمور التنظيمية أكثر منها شكل اللقاح، المعتمد في كل دولة وخصوصاً أنه سيتم فتح محطات أخرى إلى جانب المحطات المفتوحة حالياً.

وأكدت زريق أن نسبة القادمين عبر المطار الذين يحملون شهادة ضد لقاح كورونا قليلة حتى تاريخ إعداد الخبر وبلغت نحو ١٠ بالمئة بسبب أن هناك مسافرين حجزوا على شركات الطيران قبل صدور القرار وبالتالي فهم يحملون فقط اختبار «pcr»، مشيرة إلى أنه تم إبلاغ شركات الطيران بالقرار التي بدورها أبلغت محطاتها الخارجية وبالتالي يصبح للقادمين علم بهذا القرار.

وأشارت إلى أن هذا القرار هو خدمة للمسافرين، موضحة أن المسافر لم يعد يتحمل أعباء الحصول على الاختبارات «PCR» من جهة المجهود والتكاليف المادية وبالتالي القبول فقط بشهادة اللقاح ضد كورونا هو تسهيل بشكل كبير للمسافرين.

وبينت أن هناك الكثير من المسافرين كانوا ينتظرون هذه الخطوة وكانوا يستفسرون أنه متى يمكن تطبيق موضوع اعتماد الشهادة ضد لقاح كورونا.

وحول موضوع إذا كان تم ضبط اختبارات «PCR» مزورة سواء للقادمين أو المغادرين كشفت زريق أنه تم ضبط اختبارات مزورة لبعض المغادرين وتم منعهم من السفر، في حين بالنسبة للقادمين فإنه تم ضبط ثلاثة اختبارات مزورة منذ البدء بتطبيق شرط اختبار «PCR» وتم التواصل مع وزارة الصحة التي بدورها تواصلت مع شركة الطيران لعدم تكرار مثل هذه الحالات ومنذ ذلك الوقت لم يتم ضبط حالات بالنسبة للقادمين.

ولفتت زريق إلى أن شركات الطيران مسؤولة أيضاً عن التدقيق في وثيقة اختبارات «PCR» من المطار القادمة منه وكذلك الحال بالنسبة للمغادرين فإن الشركة السورية للطيران هي المسؤولة عن التدقيق في هذا الاختبار.

وأكدت زريق أنه لدى المركز أسماء المراكز التي تمنح اختبار «PCR» والمعتمدة لدى وزارة الصحة في الدول الأخرى منذ البدء بتطبيق هذا الموضوع، مشيرة إلى أن هناك تطوراً في حركة المطار وهناك حديث بأنه سوف يتم فتح محطات في مطارات العديد من الدول كانت مغلقة نتيجة الحرب والحصار الجائر على سورية.

> منع مغادرين من السفر بعد ضبط وثائق «pcr» مزورة بحوزتهم.. وضبط ثلاث حالات مزورة لقادمين

عضو مجلس اللاذقية يطالب بفرض رسوم على أصحاب «الكلاب البرجوازية» التي تتجول في الشوارع

٢٥ ألف بوابة إنترنت و٥٠ باصاً للاذقية هذا العام

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد أغلبية أعضاء مجلس محافظة اللاذقية ضرورة تحسين الواقع المائي في المحافظة ريفاً ومدينة، إضافة لمطالبتهم بتحقيق العدالة في التقنين الكهربائي والتنسيق بين المديريتين عند ضخ المياه لتكون متزامنة مع وصل التيار الكهربائي.

وخلال جلسة المجلس بدورته العادية الرابعة للعام الجاري، طالب معظم الأعضاء بإحياء مشاريع خدمية كتعبيد الطرقات وصيانة الحدائق العامة وإنارتها ليلاً.

وأشار عدد من الأعضاء إلى أهمية مكافحة ظاهرة تجوال المواطنين برفقة «الكلاب البرجوازية»، حسب وصفهم، مطالبين بفرض ضرائب على كل من يتجوّل برفقة كلبه وخاصة مع ظهورها بين الأطفال الذين لا يستطيعون السيطرة على بعض أنواع الكلاب ما يسبب حالة هلع وخوف بين المارّة. أعضاء أشاروا في مداخلاتهم إلى مشكلة الازدحام على وسائل النقل وما تسببه من معاناة للمواطنين بشكل يومي سواء عند التوجه إلى مكان العمل أم عند العودة إلى المنزل، قائلين: إن جميع الأوقات هي ذروة على وسائل النقل مع تسرب السرافيس من معظم الخطوط في المدينة والريف، مطالبين بإيجاد حلول إسعافية لمعالجة هذه الأزمة، كما طالبوا بتفعيل قانون النظافة في محافظة اللاذقية وزيادة الكادر العامل بهذا المجال، مع وضع سلات مهملات عند الأكشاك والأرصفة، للحفاظ على النظافة بشكل عام. وتطرق عدد من الأعضاء إلى عدم التنسيق بين المديريات والمؤسسات الخدمية عند القيام بأي مشروع في الطرقات وأعمال الحفريات، مطالبين بإعادة الموقع إلى ما كان عليه قبل أعمال الحفر خاصة أن عدداً من الشوارع يتحول لحفريات تشكل خطراً على المواطنين في حال لم يتم ردمها وتعبيدها بالشكل الصحيح.

وطالبوا بإنشاء سوق مؤقت عند الكورنيش الجنوبي ما يوفر دخلاً للبلدية ويعطي مظهرا حضاريا للمنطقة بالحفاظ على النظافة فيها بشكل حضاري باعتبارها موقعاً سياحياً.

وحول الاتصالات، طالب أعضاء من المجلس بتوفير بوابات إنترنت adsl في مراكز المدينة والريف ومنها جبلة وسقوبين وسنجوان، وإيجاد حلول للمراكز الضوئية التي لا تعمل في ظل التقنين الكهربائي القاسي في الفترة الحالية.

وعلى هامش الجلسة، أكد مدير شركة النقل الداخلي في اللاذقية طارق عيسى لـ«الوطن»، أن اللاذقية سيكون لها حصة من دفعة الباصات الموردة لوزارة الإدارة المحلية في الفترة المقبلة، مشيراً إلى حاجة المحافظة لنحو ١٥٠ باصاً لتكون الخدمة بالشكل الأمثل.

وأردف بالقول: مبدئيا ولتحسين واقع النقل حالياً تحتاج المحافظة لنحو ٥٠ باصاً على سبيل المثال كدفعة إسعافية من التوريدات القادمة للوزارة التي سيتم توزيعها على كل المحافظات، لافتاً إلى أن التوزيع ضمن المحافظة سيكون عبر لجنة نقل الركاب المشترك وفق دراسة معدة من الشركة بحسب العدد والتوريدات.

ولفت عيسى إلى أن كل خط مزدحم ومنطقة تشهد زيادة في العدد السكاني يتم العمل على تخديمها بباصات النقل وفق الإمكانيات والدراسة للجهات المعنية خاصة خطوط الضواحي كسقوبين والدعتور وبسناداء، إضافة للعمل بربط محاور الريف الرئيسية بالمدينة ومنها جبلة والقرداحة والحفة، وتخديم المحور الشمالي وصولاً إلى مفرق زغرين.

وعن خط صلنفة، قال عيسى: إن تخديم المنطقة بحاجة لباصات بمواصفات فنية تواكب الطرقات الجبلية سواء من القطاع العام أم الخاص بباصات ١٤-٢٥ راكباً، وفي حال إمكانية تأمين هذا الحجم من الباصات أو عبر مجالس المدن والمجتمع المحلي لتكون مشاريع خدمية للنقل مدينة وريفاً.

وأشار إلى وجود ٩٠ - ١٠٠ باص حالياً في الخدمة، تعمل على خطوط ضمن المدينة ونقلات إسعافية لخطوط الريف وفق الحاجة إضافة للعمل في أيام العطل بنهاية الأسبوع لنقل الراغبين بالاصطياف في المواقع السياحية من الشاطئ الأزرق ووادي قنديل ومشقيتا والبسيط وزغرين ومواقع أخرى بأسعار رمزية ذهاباً وإياباً وفق توجيهات محافظ اللاذقية لتخفيف الأعباء عن المواطنين.

من جهته، أكد مدير فرع الاتصالات في اللاذقية أحمد حايك لـ«الوطن»، أن الفرع بصدد تركيب بوابات إنترنت جديدة خلال خطة العام الجاري التي تشمل نحو ٢٥ ألف بوابة موزعة على كامل مراكز المحافظة.

ولفت إلى تركيب ألفي بوابة إنترنت منذ بداية العام الحالي، منها ١٠٢٤ بوابة في مقسم تشرين ومثلها في مقسم جبلة، إضافة لنحو ٥١٢ بوابة في مجمع سقوبين.

وأشار إلى الإعلان خلال أيام عن البوابات الجديدة لإعطاء المشتركين المسجلين مهلة لتركيبها وتدخل الخدمة الأسبوع المقبل، منوهاً بالتوسع في المراكز مع زيادة الطلب على خدمة الإنترنت في المحافظة سواء في مراكز أم المدينة.

وأضاف: إن الشركة مستمرة بتقديم خدمة «الفايبر» التي تعمل على تأمين الإنترنت من خلال الألياف الضوئية بسرعات عالية تبدأ بـ٦ ميغا حتى سرعة ٢٠٠ ميغا وهي تستهدف الفعاليات التجارية والاقتصادية وكل مشترك يرغب بتفعيل هذه الخدمة، منوهاً بوصول عدد المشتركين فيها إلى ١٨٠ مشتركاً حتى تاريخه، مقابل ١٨٠ ألف مشترك بخدمة الإنترنت في المحافظة عموماً.

لصوص الكهرباء

٣ مليارات ليرة خسائر كهرباء حمص بسبب ٣٠٠ سرقة لتجهيزات الشبكة منذ بداية العام

| حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير عام شركة كهرباء حمص صالح عمران لـ«الوطن» تعرض الشبكة الكهربائية العامة بالمحافظة في عشرات الأحياء والقرى بالمدينة والريف خلال العام الجاري للعديد من السرقات والتعديات من قبل لصوص وبعض الخارجين على القانون، ما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي عن مئات المنازل السكنية وآلاف المواطنين لأيام متتالية في تلك الأحياء والمناطق، علاوة عن إلحاق أضرار وخسائر تقدر بنحو ٣ مليارات ليرة سورية وذلك منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه.

وأشار إلى أن هذه السرقات تضمنت سرقة أمراس كهربائية نحاسية وكابلات مختلفة المقاطع ومراكز تحويل وبارات، وتركزت في عدد من أحياء المدينة منها الوعر والصناعة وطريق طرابلس والشماس والمهاجرين والعباسية والسكن الشبابي وعشيرة وغيرها، بالإضافة إلى العديد من المناطق والقرى منها فيروزة وغزالة وشنشار والحازمية وعين الزرقا وتل الشور وزيدل وخربة التين ورام العنز وغيرها.

وأوضح عمران أن عدد السرقات التي تعرضت لها الشبكة العامة وتم تنظيم ضبوط فيها بلغت نحو ٣٠٠ ضبط منذ بداية العام الحالي ولغاية تاريخه، وبلغت عدد المسافات النحاسية المسروقة نحو ٦٠٠ مسافة كل مسافة منها تتضمن أربعة خطوط وبمجموع أطوال كلي بلغ نحو ٩٠ ألف متر، وبوزن وصل إلى نحو ٤٠ طناً من مادة النحاس، فيما بلغت عدد البارات المسروقة من داخل المحولات الكهربائية نحو ١٠٠ بارة بوزن يتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ كغ للبارة الواحدة وبوزن إجمالي بلغ نحو طن واحد، في حين وصل مجموع أطوال الكابلات المسروقة من مقاطع مختلفة نحو ٥٠٠ متر.

وبيّن عمران أن القيمة المالية الإجمالية للأضرار والخسائر التي لحقت بالشركة نتيجة تلك السرقات بلغت نحو ٣ مليارات ليرة سورية، منها ٢ مليار ليرة سورية ثمن الأمراس والبارات النحاسية المسروقة حسب تسعيرة الوزارة، ونحو مليار ليرة قيمة أعمال نقل الأمراس الجديدة وتركيبها مع حركة العمال وغيرها.

وكشف مدير الكهرباء عن إلقاء القبض على ٥٠ شخصاً من داخل المحولات الكهربائية نحو ١٠٠ بارة بوزن يتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ كغ للبارة الواحدة وبوزن إجمالي بلغ نحو طن واحد، في حين وصل مجموع أطوال الكابلات المسروقة من مقاطع مختلفة نحو ٥٠٠ متر.

وكشف مدير الكهرباء عن إلقاء القبض على ٥٠ شخصاً بجرم سرقة كابلات وأمراس وبارات نحاسية وغيرها وإيقافهم من قبل قوى الأمن الداخلي وتحويلهم إلى القضاء، مشيراً إلى أنه تم الادعاء عليهم من قبل الشركة العامة لكهرباء حمص ومطالبتهم وفق الأنظمة والقوانين بتعويض الخسائر والأضرار من مواد وأعمال، مشيراً إلى أن هناك سارقين آخرين قيد الملاحقة من الوحدات الشرطية باعتبار أن السرقات ما زالت مستمرة حتى غايته، لافتاً إلى أن الشركة كانت قد خاطبت جميع الجهات المعنية ذات الصلة لمعالجة ظاهرة السرقات وما تسببه من أضرار على الشبكة والمواطنين، مشدداً على أهمية تعاون المواطنين مع الشركة من خلال الإبلاغ عن أي عناصر غريبة تقوم بالصعود على الأعمدة والعبث بالشبكة.

وأضاف عمران: إن عناصر الضابطة العدلية وعمال دائرة المشتركين بالشركة قاموا خلال جولاتهم على واقع الاستجرار غير المشروع للتيار الكهربائي والتعدي على الشبكة في مختلف مستويات التوتر وفي جميع الأحياء والمناطق من (سكن عشوائي- مناطق صناعية أو حرفية- أسواق- مناطق سكنية) بتنظيم ١١٦١ ضبط استجرار غير مشروع بحق المعتدين منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر حزيران الماضي.

ولفت عمران إلى أن كمية الكهرباء المستجرة نتيجة هذه التعديات قدرت بما يزيد على ٤ ملايين و١٥٩ ألف كيلو واط ساعي، وبلغت القيمة المالية الإجمالية للطاقة المسروقة أكثر من ٨٣,٦ مليون ليرة سورية، مبيناً أن قيمة تحصيلات الشركة من ضبوط الاستجرار غير المشروع منذ بداية العام بلغت ما يزيد على ٨٧,٧ مليون ليرة سورية.

> مدير الكهرباء لـ«الوطن»: القبض على ٥٠ شخصاً بجرم السرقة وملاحقة آخرين

> تحصيل ٨٧,٧ مليون ليرة من ضبوط الاستجرار غير المشروع

بعد شكاوى وتدخل المحافظ.. اتصالات طرطوس تستجيب: هواتف وبوابات إنترنت للسكن الشبابي

| طرطوس - هيثم يحيى محمد

مضى على إنجاز المرحلة الأولى من أبراج السكن الشبابي في مدخل مدينة طرطوس الشمالي نحو خمس سنوات ومنذ ذلك التاريخ والناس يسكنون فيها لكن من دون أي اتصالات هاتفية أرضية أو إنترنت حيث لم يتم تمديد شبكة هاتفية حتى تاريخه من قبل شركة الاتصالات رغم مطالبات المواطنين ومراجعاتهم ورغم الكثير من الوعود التي سمعوها.

وتلقت «الوطن» منذ أيام شكوى من القاطنين في هذه الأبراج، أوضحوا فيها أنه لا توجد خطوط هاتفيه بالسكن الشبابي حتى الآن على الرغم من وجود ٢٤ برجاً تم تشييدها وتسليمها للناس وعدد القاطنين فيها حالياً يزيد على ستمئة عائلة وتساءلوا مستغربين عن أسباب عدم تركيب أي خط هاتف وأي بوابه حتى الآن في هذه الأبراج، علماً أن الناس تسكنون منذ خمس سنوات ووعدوت بتركيب بوابات والمنطقة معزولة ولا يمكنهم التواصل مع أهاليهم ومعارفهم إلا عبر الموبايل.

تابعنا هذه القضية مع فرع المؤسسة العامة للإسكان فأكد مدير الفرع معمر أحمد ومعاونه محمد محمد لـ«الوطن» أن المؤسسة قامت بواجبها على أكمل وجه، حيث نفذت البنى التحتية للشبكة بالكامل وأجرت دراسة متكاملة للشبكة من خلال شركة الدراسات ووضعت هذه الدراسات والمخططات بتصرف اتصالات طرطوس التي وافقت عليها منذ سنوات عديدة ومن ثم تم الطلب إليها لتمديد الشبكة وفق الدراسة لكن المباشرة بالتنفيذ لم تحصل.

وأضافا: إن الشكاوى وصلت للمحافظ الذي وجه بمعالجة المشكلة وتخديم الأبراج بشبكة هاتفية، وبناء على ذلك تم تنظيم محضر في مكتب عضو المكتب التنفيذي المختص حسان نعوس وتم توقيعه وصدّق عليه المحافظ.

توجهنا إلى مديرية الاتصالات وسألنا مديرها الحالي بديع ونوس عن السبب في كل هذا التأخير لتخديم هذه الأبراج وخطة المديرية لتخديمها بأسرع وقت فأقر بصحة الشكوى وصحة الوثائق والمراسلات، وأشار إلى أنه سبق ورفع كتاباً إلى الإدارة العامة من أجل تخديمها تضمن اقتراحين وتم الأخذ بالمقترح الثاني وإدراج المشروع في خطة العام الحالي، وتم التعاقد وحالياً يجري توريد المواد رغم الصعوبة في ذلك وسيأخذ المتعهد المباشرة بالعمل خلال هذا الشهر حتماً، مضيفاً: تم التنسيق مع المحافظ وإعلامه بذلك لكونه تابع الموضوع وتم عقد عدة اجتماعات مع الإسكان بإشرافه.

تابعنا الأمر مع المحافظة فتبين أنه وبناء على شكاوى المواطنين ساكني ضاحية السكن الشبابي حول عدم تركيب شبكة هواتف أرضية حتى تاريخه فقد تمت دعوة فرع المؤسسة العامة للاتصالات والمؤسسة العامة للإسكان إلى المحافظة لعقد اجتماع مشترك في مكتب عضو المكتب التنفيذي المختص وأوضح ممثل الإسكان أن البنية التحتية موجودة وجاهزة وهي عبارة عن شبكة قساطل و(ريكارات تجميع) وأنه لا داعي لأي أعمال حفر داخل الضاحية لمد شبكة الهاتف.

أما مدير الاتصالات فذكر أنه تم تمديد الكابل الرئيسي ضمن المشروع الحالي لتوسيع شبكة مقسم (آلاسيا) إلى مدخل السكن الشبابي وأن هناك حاجة إلى بقية المواد وهي علب وكابلات فرعية لاستكمال الشبكة وحالياً لا تتوافر أرقام شاغرة في المقسم المذكور لاستكمال الأعمال، مضيفاً: تم لحظ توسيع المقسم بـ/٣٠٧٢/ رقماً ضمن خطة العام الحالي بموجب كتاب الإدارة العامة للشركة رقم /٤٣٦١/ تاريخ ١٣/١٠/٢٠٢٠.